

لماذا لا ؟

• بقلم: زمدار زندي

تعتبر وثيقة إعلان دمشق ثمرة الجهود والعلائق التي كانت قائمة بين أطراف المعارضة السورية (الكردية - العربية ، العربية - العربية...) والنضالات المشتركة في ساحات دمشق وحلب، ثم صدور بيانات حول أحداث ومواضيع مختلفة وحول ممارسات السلطة واتخاذ مواقف مشتركة تجاهها، هذه الوثيقة وضعت حجر الأساس في إقامة هيكلية سياسية - تنظيمية بين الطيف السوري المعارض وخاصة (معارضة الداخل) لتوحيد الجهود والطاقت لمواجهة مهام المرحلة القادمة وتشكيل البديل الديمقراطي للنظام الاستبدادي الحالي، فهذا بدوره جعل من وثيقة إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي محط اهتمام وتعاطف شريحة واسعة من أبناء الشعب السوري كرداً وعرباً وأشوريين وشراسك ، مسيحيين ومسلمين... وغيرهم. على الرغم من وجود ملاحظات وآراء انتقادية مختلفة وتهجمية أحياناً حول هذا المشروع من قبل أطراف عربية وكردية، والضغط على الأطراف الموقعة عليه.

الطرف الكردي غير الراضي من الوثيقة اعتبرها الثقافة على حقوق الشعب الكردي في سوري وتقرّبطاً بها لعدم الاعتراف بوجوده التاريخي كقومي في البلاد إلى جانب ملاحظات أخرى.

أما الطرف العربي فاعتبر ما جاء في الإعلان تنازلاً كبيراً للکرد من ناحية الاعتراف بوجود قضية كردية في البلاد، ووجود ثغرات ونواقص أخرى على صعيد بيان وانتماء هوية سوريا (العربية) والموقف من (القضية) العراقية والقضية الفلسطينية والوجود الأمريكي في المنطقة، وكذلك الموقف من الدين الإسلامي ومدى ارتباطه بالسياسة والدولة. لقد أثمر الضغط العربي المهاجم والمنتقد للإعلان من أوساط مختلفة بصور بيان توضيحي من قبل اللجنة المؤقتة ينطرق إلى بعض النقاط التي كانت مثار جدل، وجاءت بمثابة تعديل للنص الأساسي، فاعتبرته بعض الأطراف الكردية والعربية خروجاً عن نص وروح الإعلان.

بإمكاننا الوقوف على البند الذي ينص بأن سوريا جزء عضوي من الأمة العربية، هذا الموضوع لم يتم مناقشته بالشكل الكافي والوافي مع الأطراف الكردية ومتقفي شعبنا، ويتوقع بأنه صدر بشكل مستعجل وتمت إثارته في المحيط العربي أكثر من الكردي لطمأنتهم في سوريا والأقطار الأخرى بأنهم أوفياء للأمة العربية. وقد يتبادر لذهن البعض منا بأنه تجاوز على إرادة الشعب الكردي وإقصاء لوجوده وأنه مكسب تاريخي للعرب.

من الطبيعي جداً ومحبد أن يكون أبناء كل أمة أوفياء لطموحات ورغبات وإرادة شعوبهم والحفاظ على أمن ومستقبل أوطانهم، ويتمسكون بوجودهم التاريخي والثقافي ودوره الحضاري .

فمن هذا المنظور والمنطلق يحق لكافة الأطراف العربية أن تقتخر بانتمائها القومي العربي والنضال من أجل طموحاتها وأهدافها والتغني بها... الخ، ويحق لكم يا إخوتنا العرب في

سوريا أن تكونوا جزءاً عضوياً لا ينفصم عن أمتكم، ونحن كشعب كردي في سوريا نتضامن ونتعاطف مع طموحاتكم المشروعة فلم نطلب منكم سوى العدل في الرؤية والاعتراف المتبادل والكامل على ضوء حقوقنا الطبيعية والمشروعة. إن ما يحق لكم يحق لغيركم (الشعب الكردي) على نفس المعيار والمقياس . إذاً على ضوء ذلك مطلوب من (التيارات السياسية العربية) أن تعترف بالمناطق الكردية بأنها امتداد طبيعي (جغرافي) لكردستان الكبرى وأن تلك الأجزاء تعتبر أراضي تاريخية للشعب الكردي وتكون جزءاً عضواً من الأمة الكردية، وأن تتضامن وتتعاطف مع الانتماء القومي للکرد وتحترم مشاعرهم وتاريخهم وثقافتهم وتشدوا على أيديهم تقديراً لدورهم التاريخي في بناء وتطور الحضارة الإسلامية وما قبلها في حضارة المنطقة والدور الحالي المشرف.

فمن هنا يا إخوتنا العرب واجبٌ عليكم الاعتراف بالحقوق التي تطرحها الحركة الكردية في سوريا سواء المنضوية في إعلان دمشق أو غير المنضوية وتثبيت تلك الحقوق (السياسية والثقافية والاجتماعية...) في الدستور السوري الجديد المأمول طرحه في المستقبل القريب .

مادم نحن على اتفاق بأننا سنبنّي سوريا جديدة ديمقراطية تعددية تعترف بوجود وحقوق الجميع، لسنا بحاجة إلى آراء ومواقف متشددة والتعصب القومي الأعمى على حساب الآخرين.

وفي الختام لماذا لا لحقوق الغير ؟

نقد مشروع دمشق كردياً

• بقلم: عمر حجي

من المعلوم بأن الظروف الموضوعية والذاتية لتاريخ الشعوب في حالة تغيير دائم قد تأتي ايجابية بالنسبة للبعض وسلبية بالنسبة للبعض الآخر. وهذه الظروف كما نلاحظ فرضت وسنحت بنفس الوقت للقوى الوطنية السورية بالمشاورات والحوارات التي تمخضت عنها ورقة إعلان دمشق بعد التمحيص والدراسة الجدية حرصاً على عدم انغماس الوطن أكثر في مستنقع المجهول. لكن الشيء الملفت هو استعلاء الأصوات والأقلام بين التنديد والتمجيد حول ما جاء في هذه الورقة بخصوص القضية الكردية والشعب الكردي المحروم من حقوقه القومية المشروعة منذ عشرات السنين.

إذا لاحظنا أصوات منددة لهذا المشروع كونه لم يدون حقوق القومية الكردية كقومية ثانية بالشكل المطلوب والمشروع. نعم لا بد أن يكون هناك تحفظات من الجانب الكردي لأن الاستحقاقات يجب أن تكون على قدر المعاناة، ولكننا نعلم بأن الكرد همشوا وطمست هويتهم القومية. ولكن على الكرد أن يدركوا أيضاً أن التاريخ يثبت بأن الحقوق المغتصبة لا تعود لأصحابها دفعة واحدة وأن مرحلة الألف ميل تبدأ من الميل. وأن هذه الخطوة اللازمة لم تحدث عبثاً ولم تأتي مصادفة، بل هي خطوة على عتبة مرحلة جديدة.

لذا فنحن على يقين بأنه أن الأوان للحركة الكردية أن تخطو خطوات خارج ذاتها. هناك من قال بأن العنكبوت ينسج

الجنوبية وأنهى المؤتمر أعماله بنجاح ومباركة جماهيرية وشعبية واسعة. لكن عملياً لم تلتزم قيادة الحزبين المذكورين بقراراته وتوصياته وسعى كل طرف للحفاظ على الأشكال القديمة من التنظيم، بل خلقت المزيد من الصعوبات والعقبات أمام عمليات الدمج التنظيمي التي ظلت أسيرة الأوراق ولم يكتب لها النجاح باستثناء بعض المواقع التي عرفت بالمتهمدة على إرادة وأوامر القيادة القديمة والمختزلة أصلاً في شخصية المسؤول الأول (الأمين العام) في كلا الحزبين وبذلك فشلت أولى المحاولات الوحدوية التنظيمية والتي كانت ثمرتها ظهور حزب جديد على الساحة الكردية السورية وعرف لدى الأوساط الجماهيرية والشعبية الكردية - آنذاك - بالحياد أو القيادة المؤقتة وشكل نواته الرئيسية مجموعة المستقلين الوطنيين إلى جانب المجموعات "المتهمدة" على إرادة قياداتها القديمة أو على الأصح الملتزمين بالنهج الوحدوي وبعد فترة قصيرة - نسبياً - تطورت وتوسعت قاعدته الجماهيرية والتنظيمية خاصة في الريف الكردي الذي كان أبناءه يشكلون قوام المجتمع الكردي في تلك الفترة، حيث شملت فئات واسعة من علماء الدين الإسلامي/المالي/ وبعض الزعامات العشائرية التقليدية ومعظم المتقنين ذوي الجذور الفلاحية والإقطاعية وكذلك طلبة المدارس والجامعات والفلاحين الكرد وذلك بفعل التأثير الإيجابي للعلاقة القوية التي كانت تربط الحزب الجديد بالحزب الديمقراطي الكردستاني-العراق-حزب البارزاني الخالد الذي كان وما زال له مكانة خاصة وعزيزة لدى أبناء الشعب الكردي في سوريا وفي سائر كردستان، إلا أن الوليد الجديد تعرض لهزات قوية إثر وبعد نكسة آذار عام ١٩٧٥ ولم يصمد طويلاً وبدأت مسيرة الانقسامات التنظيمية كنتيجة طبيعية لعوامل كثيرة وفي مقدمتها غياب الانسجام الفكري والسياسي وخاصة التنظيمي في الوسط القيادي تحديداً الذي لم يمتلك الحدود الدنيا من الوعي الديمقراطي والسياسي اللازم لتجاوز الأزمات والصعوبات، وبذلك دخلت الحركة الوطنية الكردية مرحلة جديدة تميزت بتبلور التناقضات الثنائية والهامشية والتي أصبحت فيما بعد الموضوع الأساسي على جدول أعمال بعض الأحزاب في ظل هيمنة القيم والمفاهيم الشمولية التي تلغي الآخر المخالف وتفسح المجال واسعاً أمام النزعات المرضية والأنانيات الحزبية الفجة وخاصة في الهيئات القيادية وسط مناخ سياسي يخلو من أبسط مبادئ التعامل الديمقراطي السليم وأساسه الحضارية. مما قلل من فرص نجاح المشاريع الوحدوية وخاصة التنظيمية والاندماجية منها حتى أصبح يعتقد أو "يؤمن" البعض من القيادات الكردية التقليدية بعدم جدوى الجهود المبذولة من أجل وحدة الحركة ونعتها لتلك الوحدة بالمستحيلة أو المهمة الصعبة، ولذلك كانت تصطدم دوماً أية محاولة وحدوية بمجموعة كبيرة غير طبيعية من العقبات المصطنعة في غالبيتها من قبل الأوساط القيادية (قيادات أمر واقع) المستفيدة من واقع الانقسام والتشتت، وبالرغم من ذلك نجحت بعض المحاولات الجادة وما زالت مستمرة ولو بأشكال وصيغ سياسية مختلفة وعلى المسارين النضالي الوطني والتنظيمي الاندماجي.

أولاً: في مجال الوحدة النضالية:

كان للتحالف الديمقراطي الكردي في سوريا شرف الاستمرارية والصمود كإطار نضالي يضم مجموعة من الأحزاب الكردية الرئيسية والفعالة رغم تعرضه لأزمات وصعوبات جمة خلال مسيرته الطويلة - نسبياً - ولكن إرادة

خيوطه بذاته ثم يبقى حبيس تلك الخيوط، ولكي لا تبقى حركتنا حبيسة إطارها الذاتي فعليها أن تخطو خطوات تفاعلية مع الأطراف الوطنية وتتماشى مع العصر بالشكل المطلوب كحركة سياسية تعزف على وتر المناورة أخذة بعين الاعتبار الطموح والواقع ومن ثم الإمكانية، هذا الثالوث الذي لا يستطيع من يعمل في الحقل السياسي تجاوزه وتجاهله. فيما يتعلق بالطموح، ففي هاجس وطموح أي إنسان كردي هناك مشروع لدولة كردية مترامية الأطراف شاملة على كل بقعة من كردستان، وهذا حق مشروع لأمة متأصلة ومتجذرة تملك كامل المقومات مقارنة بغيرها، لكن القراءة الدقيقة للواقع والإمكانات لا تسمح بذلك في الوقت الحالي. لذا فالعقل السياسي الكردي يجب أن يكون منفتحاً ساعياً لخطو خطوات خارج إطاره وعدم البقاء في القوقعة الذاتية، لأن الواقع الجغرافي والديمقراطي يفرض على الحركة الكردية العمل من أجل تعريف الهوية الكردية للآخرين وقبولها لديهم بشتى الوسائل الممكنة، حتى لا أبلغ إذا قلت أصلاً نحن بحاجة إلى وعي الإنسان العربي قبل الكردي لنيل الحقوق الكردية المشروعة بأقل خسارة ممكنة. هذا وعلينا أن نتذكر جيداً بأن القرنين التاسع عشر والعشرين كانا قرناً للنزعات القومية والعرقية الحادة واللذان شهدا النهوض القومي لأغلب القوميات الموجودة وكانت اللغة السائدة فيهما هي لغة الحديد والنار، أما في هذا العصر فإن اللغة المستخدمة يجب أن تكون لغة العقل والحوار.

في الحقيقة وحسب قراءتي الشخصية، إن ما جاء في إعلان دمشق هو انتصار جزئي للکرد على صعيدين.

أولاً: على الصعيد الكردي، فكلنا نعلم بأن الحركة الكردية كانت في حالة تشردم وتفكك في المواقف بين المد والجزر. ربما هذه الخطوة قد قسمت أطراف الحركة إلى قسمين قسم مؤيد ومشجع والقسم الآخر متحفظ وهذا بحد ذاته مكسب، فكلاهما يساعد الآخر إذا تخطى عن المكاسب الشخصية والحزبية، لأن النتيجة حتماً ستكون في خدمة القضية.

ثانياً: على صعيد الوطن، فكما أشرت بأن الحركة الكردية خطت خطوة وطنية وجعلت بعض الشخصيات الوطنية العربية تدافع عن ما هو متعلق بالشأن الكردي ضمن مسودة إعلان دمشق ومسؤولة عن نقل وشرح الواقع الكردي وطموحات الشعب الكردي إلى الأوساط العربية في مختلف محافظات القطر.

إرادة الوحدة لدى قياداتنا الكردية

• بقلم: ميتان هوري

في بداية السبعينات من القرن الماضي وتحديداً في عام ١٩٧٠ وجه الزعيم الكردي الراحل ملا مصطفى البارزاني دعوة إلى الحزبين الكرديين في سوريا-آنذاك- لدمج التنظيمين في حزب موحد من خلال مؤتمر وطني عام يشارك فيه مندوبون عن الطرفين بالإضافة إلى مجموعة من المستقلين الوطنيين (الوجهاء) وفي مقدمتهم الشخصية الوطنية "دهام ميرو" الذي أصبح فيما بعد الأمين العام للحزب الجديد، وبالفعل عقد المؤتمر بعد فترة قصيرة من التحضير والإعداد برعاية البارزاني الخالد وعلى أرض المنطقة المحررة من كردستان

حول إعداد وتربية الكادر الحزبي

بقلم: أفين حسين

إن الحزب هو الجزء الأكثر فعالية وتنظيماً من طبقة ما أو فئة ما من المجتمع، وهو يتكون من اتحاد مكونين أساسيين هما "النظرية والإرادة" أو بعبارة أخرى من الأيديولوجية والأداة، فبدون الأداة تبقى الأيديولوجية أو النظرية مجرد أفكار وآراء في الفراغ لا قيمة لها، لأن الذي يطبق النظرية الحزبية ويتمثلها ويسمى إلى نشرها في الأوساط الجماهيرية والأطر السياسية هو الأداة، وبالمقابل بدون أو في حال غياب النظرية تبقى الأداة مجرد كتل بشرية وتنظيم خال من المعنى لا بد وأن ينقرض ويزول مع مرور الوقت، فالأداة أو الكوادر أو عناصر الحزب هي نصفه الحيوي النشط وبدون هذا النصف الحيوي البشري لا يمكن لأي حزب أن يعيش أو أن يستمر في مسيرته النضالية وتحقيق أهدافه المنشودة. وبمقدار العناية بهذه الكوادر وتربيتها وصيانتها تكون شعبية الحزب وجماهيريته، وهي تتدرج توصيات وقرارات الحزب إلى واقع معاش ملموس بين الجماهير، فالمعروف بأن القيادات الحزبية لا تحتك يوماً وبشكل مباشر مع الجماهير بل تخطط وتكتب وتنتظر وترسم الإستراتيجية وتضع التكتيك، وإنما الذي يعيش مع الجماهير ويحتك بها ويعالج همومها ومشاكلها هي كوادر وعناصر الحزب القاعدية، لذا كانت هذه العناصر هي المعبرة عن هموم الجماهير وأحاسيسها ومشاكلها فتقوم بنقلها إلى قياداتها كي تقوم الأخيرة بإيجاد الحلول المناسبة لها حسب الظروف والإمكانات المتوفرة ضمن محافل ومؤسسات حزبية شرعية تنال ثقة أعضاء الحزب الموجودين، فالكوادر هي قائدة الجماهير لأنها تمثل حزبها والحزب هو قائد الجماهير، وإن هذه الكوادر إن لم تكن تتمتع بنفسية القائد للجماهير تبقى عناصر ثقاد ولا تقود، وهنا تكمن المشكلة التي يجب أن تبحث عند اختيار وإعداد الكادر الحزبي، فالقيادة ليست في الصوت العالي وكثرة الكلام في المحافل الحزبية أو الادعاء بذلك، وإنما القيادة هي فن وممارسة، هي اكتساب ثقة الجماهير ومحبتها، والعنصر الحزبي في أي قطاع يجب أن يكون بحق زعيم هذا القطاع، فالكوادر الحزبية في سلوكها وممارستها اليومية يجب أن تعكس صورة واضحة عن حزبها، لذلك يتوجب أن تتربى على شيء من نكران الذات وأن تتخلى عن مصطلحتها الشخصية والنزعة الأنانية الفردية في سبيل المصلحة العامة ومصحة الحزب، بدون هذه الصفات تشوه حزبها وتعطى مردودات عكسية وسلبية لجميع ما قام به الحزب وعلى كافة المستويات سواء كانت سياسية أم اجتماعية... الخ، وهنا نقول بأنه على الحزب أن يولي كوادره اهتماماً وعناية كبيرة لأنها مرتبطة مع الجماهير، ومن هنا تكمن أهمية وضرورة حسن انتقاء واختيار الكادر وتدريبه على أساس الكفاءة والقدرة على تحمل المسؤولية لا على أساس الطول والعرض أو القدرة على صناعة الكلام والسجع والاستعارة، ومن أهم سبل العناية بالكوادر برأينا هي :

أولاً: إطلاق أيديهم في العمل بحيث تكون لهم الشجاعة على اتخاذ القرارات وتحمل المسؤولية وبجدارة وإعطائهم التوجيهات المناسبة في الوقت المناسب. ثانياً: التركيز على رفع مستواهم بشكل دائم بحيث يستطيعون في ضوء سياسة الحزب وخطابه المرحلي إبراز كفاءاتهم وخبراتهم السياسية والتنظيمية.

ثالثاً: استخدام طريقة الحوار والإقناع بشكل عام من قبل القيادة إزاء الكوادر التي ترتكب الأخطاء المعقولة ومساعدتها على تصحيح أخطائها، حيث أن الكوادر تواجه متاعب حياتية ومشاكل شخصية مثل غيرها من أبناء المجتمع يجب مساعدتها على تذليلها والعناية بها، لأن ذلك يساهم في خلق الصلة الجيدة بين هذه الكوادر وقياداتها. وأخيراً نقول بأن أخطاء العناصر الحزبية أثناء الممارسة الجادة لمهامها يجب ألا تخيفنا، وقديماً قالوا "من لا يعمل لا يخطأ" بمعنى أنه علينا ألا نسلط سيوفنا الحزبية على رقاب العناصر التي ترتكب بعض الأخطاء غير المقصودة خلال أدائها لواجباتها ومهامها الحزبية يقيناً منها أنها تعمل في الاتجاه الصحيح.

القائمين على قيادته كانت دوماً أقوى من تلك الأزمات، وكذلك نجحت مجموعة أخرى من الأحزاب الكردية وفي مقدمتهم الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا "البارتي" في عملية إنجاز إطار موازي للتحالف باسم الجبهة الديمقراطية الكردية في سوريا. والأهم من ذلك توحيد قيادة الإطارين عملياً في هيئة قيادة موحدة وإسقاطها على أرض الواقع من خلال نسج أساسيات مشروع برنامج سياسي مشترك "رؤية مشتركة" كمقدمة سليمة وعملية لعقد مؤتمر كردي في سوريا يترتب عليه إنشاء مرجعية كردية موحدة أو تمثيل كردي شرعي وكذلك كخطوة على طريق توحيد الخطاب الكردي في سوريا.

ثانياً: في مجال الوحدة التنظيمية:

في عام ١٩٨٣ وفي مؤتمر لأحد الأحزاب الكردية أقدم المؤتمرون على اعتماد مشروع تاريخي للوحدة التنظيمية قائم على أسس واقعية وموضوعية مهد لانجاز أول تجربة وحدوية اندماجية في عام ١٩٩٠ بين ثلاث فصائل كردية في حزب موحد، اعتبرت - آنذاك - بالخطوة الأولى على طريق تلاقي وتوحيد الصف الكردي وفي عام ١٩٩٣/عزز الحزب الجديد وحدته بخطوة وحدوية ثانية وإن لم يكن لها نجاح ومواصفات الأولى، إلا أنها تركت أثراً إيجابياً كبيراً على الساحة الكردية السورية وغيرت المفاهيم التقليدية الجامدة في مجال الوحدة، وكذلك ترجمت وربما لأول مرة في تاريخ الحركة الكردية القرارات والشعارات النظرية إلى وقائع ملموسة من خلال كسر دائرة الخوف والخنوع وذلك بنقل النضال السياسي الكردي من الحقل التقليدي (بين الجدران) إلى الحقل الإبداعي (الشارع الوطني الكردي والسوري العام) حيث الميدان المناسب لإبداع أساليب النضال التي تتسجم وتتلاءم مع طبيعة اللحظة التاريخية وهي ما زالت مستمرة ومتجددة في حزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا "يكي تي" الذي يعتبر النتاج الطبيعي للجهود والإرادة الوحدوية. إذا نجاح بعض القيادات الكردية في عملية كسر دائرة التقليدي والاعتيادي يؤكد وجود إرادة صادقة لديها وإن كانت العمليات الوحدوية محدودة مقارنة مع حجم عمليات الانقسامات والانشاقات التنظيمية التي أصابت جسم أحزاب الحركة الكردية وفي فترات زمنية متقاربة والتي تعتبر بدورها النتاج الطبيعي للعقلية السلطوية وهيمنتها على التعامل والتعاطي سواء بين قيادات الحركة أو بين الهيئات القيادية والمنظمات القاعدية في الحزب الواحد، وبالتالي تقلص دائرة الإرادة الوحدوية لدى قطاعات واسعة من القيادات الكردية والتأثيرات السلبية لذلك على أية حوارات وحدوية وخاصة الاندماجية منها لما تشكل هذه الأخيرة من تهديد حقيقي لمكاسب وامتيازات مجبي السلطة والتسلط الذين احتلوا مواقع قيادية ومسؤولة بحكم القدر والظروف الاستثنائية وغياب الوعي الديمقراطي لدى المنظمات القاعدية، ومن جهة أخرى لا يمكن تجاهل الرغبة والإرادة الصادقة لدى قواعد كافة الأحزاب وإيمانها بضرورة توحيد أحزاب الحركة الكردية سواء في إطار نضالي وطني موحد أو إنجاز وحدات تنظيمية ثنائية أو ثلاثية... الخ، وتشكل ضغط حقيقي على قياداتها ولها الدور الأساس، فالإرادة الوحدوية لدى أحزابنا تشبه إلى حد كبير الشكل الهرمي المعتمد في بنائها التنظيمي، فتكون واسعة وعريضة في القاعدة والعكس صحيح بالنسبة للقمة، فالشكل يعكس الإرادة الوحدوية كما هي في الواقع الفعلي.